الفصل السادس

أركان الشيعة

obeikandl.com

obeikandl.com

التوحيد

يقول الشيخ محمد رضا المظفر[1]:

تعتقد الشيعة الإمامية أنّ الله تعالى واحد أحد ليس كمثله شيء، قديم لم يزل ولا يزال هو الأوّل والآخر، عليم حكيم عادل حي قادر غني، سميع بصير ولا يوصف بما تُوصف به المخلوقات، فليس هو بجسم ولا صورة، وليس جوهراً ولا عرضًا، وليس له ثقل أو خفة ولا حركة أو سكون، ولا مكان ولا زمان، ولا يشار إليه. كما لا ندّ له ولا شبه، ولا ضدّ، ولا صاحبة له ولا ولد ولا شريك، ولم يكن له كفوًا أحد، لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار. كل ما ميّزناه بأوهامنا في أدق معانيه فهو مخلوق مصنوع مثلنا مردود إلينا ـ على حد تعبير الإمام الباقر عليه السلام ـ ومن أشرك في العبادة غيره فهو مشرك.

النبوة

يعتقد الشيعة أنّ النبوّة وظيفة إلهية، وسفارة ربّانية، يجعلها الله تعالى لمن يجتبيه ويختاره من عباده الصالحين وأوليائه الكاملين في إنسانيّتهم، فيرسلهم إلى سائر الناس لغاية إرشادهم إلى ما فيه منافعهم ومصالحهم في الدنيا والآخرة، ولغرض تنزيههم وتزكيتهم من مساوئ الأخلاق ومفاسد العادات، وتعليمهم الحكمة والمعرفة، وبيان طرق السعادة والخير لتبلغ الإنسانية كمالها اللائق بها، ولتبلغ درجاتها الرفيعة في الدارين: دار الدنيا ودار الآخرة. كما أنّ قاعدة اللطف توجب أن يبعث الخالق اللطيف بعباده رسله لهداية البشر وأداء الرسالة الإصلاحية، وليكونوا سفراء الله وخلفاءه. وأنّ الله تعالى لم يجعل للناس حق تعيين النبي أو ترشيحه أو انتخابه وليس لهم الخيرة في ذلك، بل أمر كلّ ذلك بيده تعالى ﴿**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾ [الأنعام: ١٢٤]. وليس لهم أن يتحكّموا فيمن يرسله هاديًا ومبشّرًا ونذيرًا، ولا أن يتحكّموا فيما جاء به من أحكام وسنن وشريعة.

(١) عقائد الإمامية.

كما يعتقدون أنّه تعالى إذ ينصّب لخلقه هاديًا ورسولاً، لا بدّ أن يعرِّفهم بشخصه ويرشدهم إليه بالخصوص على وجه التعيين، وذلك منحصر بأن ينصب على رسالته دليلاً وحجّة يقيمها لهم إتمامًا للطف واستكمالاً للرحمة، وذلك الدليل لا بدّ أن يكون من نوع لا يصدر إلا من خالق الكائنات، ومدبر الموجودات ـ أى فوق مستوى مقدور البشر، فيجريه على يدى ذلك الرسول الهادى؛ ليكون معرِّفًا به، ومرشدًا إليه وذلك الدليل هو المسمى بالمعجزة؛ لأنّه يكون على وجه يعجز البشر عن مجاراته والإتيان بمثله. وكما أنّه لا بد للنبى من معجزة يظهر بها للناس لإقامة الحجة عليهم، فلا بد أن تكون تلك المعجزة ظاهرة الإعجاز بين الناس على وجه يعجز عنها العلماء وأهل الفن فى وقته، فضلاً عن غيرهم من سائر الناس، مع اقتران تلك المعجزة بدعوى النبوّة منه؛ لتكون دليلاً على مدّعاه، وحجة بين يديه، فإذا عجز عنها أمثال أولئك، عُلم أنّها فوق مقدور البشر، وخارقة للعادة، فيُعلم أنّ صاحبها فوق مستوى البشر، بما له من ذلك الاتصال الروحى بمدبِّر الكائنات. وإذا تمّ ذلك لشخص، من ظهور المعجز الخارق للعادة، وادّعى النبوة والرسالة، يكون حينئذ موضعًا لتصديق الناس بدعواه، والإيمان برسالته والخضوع لقوله وأمره، فيؤمن به من يؤمن، ويكفر به من يكفر.

ولأجل هذا وجدنا أنّ معجزة كل نبى تناسب عصره. ومعجزة نبينا الخالدة هى القرآن الكريم المعجز ببلاغته وفصاحته فى وقت كان فن البلاغة معروفًا وكان البلغاء هم المقدّمين عند الناس بحسن بيانهم وسموِّ فصاحتهم، فجاء القرآن كالصاعقة، وأفهمهم أنّهم لا قِبل لهم به، وعجزوا عن مجاراته، وكذلك إخباره بالغيب.

ويعتقدون أنّ الأنبياء معصومون قاطبة، وكذلك الأئمة عليهم جميعًا التحيات الزكيات، وخالف فى ذلك بعض المسلمين، فلم يوجبوا العصمة فى الأنبياء، إلا فى تبليغ الوحى، فضلاً عن الأئمة.

والعصمة هى التنزُّه عن الذنوب والمعاصى صغيرها وكبيرها، وعن الخطأ والنسيان وإن لم يمتنع عقلاً على النبى أن يصدر منه ذلك، بل يجب أن يكون منزّهًا حتى عمّا ينافى المروءة، كالتبذل بين الناس من أكل فى الطريق أو ضحك عال، وكل عمل يستهجن فعله عند العرف العام.

والدليل على وجوب العصمة أنّه لو جاز أن يقترف النبى المعصية، أو يخطئ، أو ينسى فيصدر منه شىء من هذا القبيل، فإمّا أن يجب اتّباعه فى فعله الصادر منه عصيانًا

أو خطأ أو لا يجب، فإن وجب اتّباعه فقد جوّزنا فعل المعاصى برخصة من الله تعالى، بل أوجبنا ذلك، وهذا باطل بضرورة الدين والعقل.

وإن لم يجب اتّباعه فذلك ينافى النبوّة التى لا بدّ أن تقترن بوجوب الطاعة أبدًا.

وإن كان كل شىء يقع منه من فعل أو قول، نحتمل فيه المعصية أو الخطأ، فلا يجب اتّباعه فى شىء من الأشياء، فتذهب فائدة البعثة، بل يصبح النبى كسائر الناس، ليس لكلامهم ولا لعملهم تلك المرجعية العالية التى يعتمد عليها دائمًا، كما لا تبقى طاعة حتمية للأوامر ولا ثقة مطلقة بأقواله وأفعاله[1].

الإمامة فى الفكر والفقه الإسلامى

الإمامة تمثل ذلك الحاضر الغائب والقاسم المشترك بين المدارس الإسلامية.

الإمامة حاضرة فى الفكر الصوفى بعنوان الولى أو الإنسان الكامل، وترى وظائفها مقسمة فى الفكر السنى؛ حيث تنفصل إمامة السياسة عن إمامة الفقه، بل وعن إمامة العقيدة؛ حيث كان الشخص يوصف بأنه (شافعى المذهب أشعرى الاعتقاد)، فى حين أن الولاء السياسى هو للخليفة العباسى أو للسلطان المملوكى.

ورغم أهمية الإمامة من وجهة نظر الشيعة، فإنهم ينظرون إلى المخالف باعتباره مسلمًا، وهو النهج الذى أقره أئمة أهل البيت؛ حيث يروى عن الإمام الصادق عليه السلام (الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله والتصديق برسول الله، به حقنت الدماء وعليه جرت المناكح والمواريث، وعلى ظاهره جماعة الناس، والإيمان الهدى وما يثبت فى القلب من صفة الإسلام وما ظهر من العمل به، والإيمان أرفع من الإسلام بدرجة؛ حيث إن الإيمان يشارك الإسلام فى الظاهر والإسلام لا يشارك الإيمان فى الباطن، وإن اجتمعا فى القول والصفة)[2].

وبالتالى فليس بين الشيعة وإخوانهم المسلمين مشكلة فى الواقع العملى ولا فى العلاقة الاجتماعية ولا فى قاعدة التواصل الإنسانى، فالتشيع لأهل البيت لم يكن يومًا ما حالة تكفيرية موجهة ضد أهل الإسلام، ولو سلمنا جدلاً أن من بين الشيعة من لا يحسن التصرف، فهو لا يمثل التيار الرئيسى بينهم، وقد يكون لهم العذر فى ذلك

(١) عقائد الإمامية للشيخ المظفر.
(٢) أبو جعفر الكلينى الكافى جـ٢ ص ٢٥.

التاريخ الذى تحدثنا عنه وفى تلك الابتلاءات التى تعرض لها الشيعة من قبل بعض الجهلة والمتعصبين، ونرى أن تلك الحال آخذة فى الزوال.

العـدل

الأصل الرابع من أصول الاعتقاد عند الشيعة الإمامية، بعد التوحيد والنبوة والإمامة والإيمان بالبعث والحساب.

ويراد به: الاعتقاد بأن الله سبحانه لا يظلم أحدًا ولا يفعل ما يستقبحه العقل السليم، وليس هذا فى الحقيقة أصلاً مستقلاً بل هو مندرج فى نعوت الحق، ومن ثم فهو شأن من شئون التوحيد، ولكن الأشاعرة لما خالفوا العدلية ـ وهم المعتزلة ـ والإمامية، أنكروا الحسن والقبح العقليين وقالوا: ليس الحسن إلا ما حسنه الشرع وليس القبح إلا ما قبحه الشرع، وأنه تعالى لو خلد المطيع فى جهنم والعاصى فى الجنة لم يكن قبيحًا لأنه يتصرف فى ملكه ﴿**لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** (٢٣)﴾ [الأنبياء: ٢٣]. حتى إنهم أثبتوا وجوب معرفة الصانع ووجوب النظر فى المعجزة لمعرفة النبى من طريق السمع والشرع، لا من طريق العقل لأنه ساقط عن منصة الحكم، فوقعوا فى الاستحالة والدور الواضح. أما العدلية فقالوا: إن الحاكم فى تلك النظريات هو العقل مستقلاً ولا سبيل لحكم الشرع فيها إلا تأكيدًا وإرشادًا، والعقل يستقل بحسن بعض الأفعال وقبح البعض الآخر، ويحكم بأن القبيح محال على الله تعالى؛ لأنه حكيم وفعل القبيح مناف للحكمة، وتعذيب المطيع ظلم والظلم قبيح وهو لا يقع منه تعالى. وبهذا أثبتوا لله صفة العدل وأفردوها بالذكر دون سائر الصفات، إشارة إلى خلاف الأشاعرة مع أن الأشاعرة فى الحقيقة لا ينكرون كونه تعالى عادلاً إلا أن العدل عندهم هو ما يفعله وكل ما يفعله فهو حسن. نعم أنكروا ما أثبته المعتزلة والإمامية من حكومة العقل وإدراكه للحسن والقبح على الحق جل شأنه، زاعمين أنه ليس للعقل وظيفة الحكم بأن هذا حسن من الله وهذا قبيح منه.

القول بالعدل لا يعنى إلغاء للرحمة أو إغلاق باب التوبة الذى لا يملك فتحه أو إغلاقه إلا الله، والشاهد أن تأكيد الإمامية على أهمية العدل واعتباره جزءًا من الاعتقاد جاء فى مواجهة نظرية الإرجاء، وهى النظرية التى اعتمدها وعاظ السلاطين لطمأنة

المجرمين الخائفين من القصاص الدنيوى فضلاً عن العقاب الأخروى، ولذا طرحت فكرة (أنه لا يضر مع الإيمان معصية) ومن هنا جاء رد معاوية على من قال له: حاربت من تعلم وارتكبت ما تعلم، فقال: وثقت بقوله تعالى ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا**﴾ [الزمر: ٥٣]. وإلى هذا المعنى أشار عمرو بقوله لابنه: تركتُ أفضل من ذلك، شهادة أن لا إله إلا الله.

إنها ليست مجرد قضية أخروية بحتة كما قد يظن البعض للوهلة الأولى، إذ إن الطغاة والجبابرة هم دومًا فى حاجة إلى جلاوزة غلاظ شداد لا يعصون أوامر الحكام ويفعلون ما يؤمرون، ولذا تبدو أهمية أن يقوم وعاظ السلاطين بطمأنة هؤلاء السفاحين وتثبيت قلوبهم لتنفيذ كل ما يطلب منهم، إذ إن حفظ الأمن والنظام العام وتنفيذ ما يسند إليهم من مهام، ولو كان قصف الكعبة بالمنجنيق أو قتل الحسين، يصبح مجرد ذنب صغير ولا يتعاظم على الرب القدير أن يغفر كل ذنب كبير!!!.

نظرية الإرجاء السياسى أو نظرية الرحمة التى تعلو فوق العدالة هى نظرية (التعويض الإلهى للمتضررين) مقابل (العفو الإلهى عن المجرمين) والتعويض لن يكون من جيب الظالمين الذين سلبوا ونهبوا وقتلوا وعذبوا وزيفوا، ولكنه سيكون من ملك الله الذى لا يبلى؛ حيث ينعم المظلومون بالجنة الواسعة والنعيم المقيم، وينعم الظالمون المرحومون بجنة أقل شأنا ولكنها جنة على كل حال، وهى نظرية تقدم للبائسين حتى لا يفكروا فى الانتقام، فالأرض للظالمين والمتجبرين، أما فى الآخرة فرحمة الله واسعة.

القانون الإسلامى لا يقر بنظرية التعويضات هذه، وإنما يقرر قاعدة العقوبات المتكافئة فى كل الجرائم صغيرها وكبيرها حيث يقول سبحانه: ﴿**وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ(٤٥)**﴾ [المائدة: ٤٥]. ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًا يَرَهُ(٨)**﴾ [الزلزلة: ٧ـ٨]. وهو أيضًا ما يؤكد عليه الإمام على بن أبى طالب فى كلامه (وسينتقمُ اللهُ ممّن ظلم، مأكلاً بمأكل، ومشربًا بمشرب، من مطاعم العلقم، ومشارب الصّبر والمقر، ولباس شعار الخوف، ودثار السّيف).

الاعتقاد بالعدل الإلهى فضلاً عن أنه يؤكد على تحمل كل إنسان لمسئوليته الكاملة أمام الله، سواء فى صورة فردية أو جماعية تضامنية، يطرح أيضًا أمام الفرد والمجتمع أهمية النظر فى العواقب الحتمية للأعمال الآتية يومًا ما، شاء الإنسان أم أبى، ومهما طال الزمان، لأنه سبحانه هو إله الأرض والمدبر لأمرها والحاكم بين أهلها فيما كانوا فيه يختلفون، فى إشارة واضحة لأولئك الفراعنة الصغار والكبار ممن أغرتهم القوة والجبروت بالقول علنًا أو سرًا ﴿**مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِى**﴾ [القصص: ٣٨] ﴿**وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِى الأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ (٨٤)**﴾ [الزخرف: ٨٤] ومن هنا فالعدالة الإلهية توجب أن يكون الجزاء من جنس العمل.

الرؤية الشيعية للعدل الإلهى تلخصها كلمات أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام:

> ألا وإنّ الظُّلم ثلاثةٌ: فظُلمٌ لا يُغفرُ، وظُلمٌ لا يُترك، وظُلمٌ مغفُورٌ لا يُطلبُ: فأمّا الظُّلمُ الّذى لا يُغفرُ فالشِّركُ بالله، قال اللهُ تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِه**﴾[النساء: ١١٦]. وأمّا الظُّلمُ الّذى يُغفرُ فظُلمُ العبد نفسَهُ عند بعض الهنات. وأمّا الظُّلمُ الّذى لا يُترك فظُلمُ العباد بعضُهم بعضًا. القصاص هُناك شَديدٌ، ليس هُو جرحًا بالمُدى ولا ضربًا بَالسِّيَاطَ ولكنّهُ ما يُستصغرُ ذلك معهُ.

الإيمان بالعدل الإلهى يمثل قناعة إيمانية سياسية أخلاقية راسخة، تتكامل مع ما قدمه أئمة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم من تضحيات، وما تحملوه من أذى مادى ومعنوى وحروب للتشهير وحملات للسخرية، ومقابر جماعية لم تتوقف لحظة منذ فجر تاريخنا الإسلامى، ومن ثم فهم يوقنون بصدق الوعد الإلهى للمستضعفين المظلومين بالنصر والتمكين، وهو ما يبدو واضحًا فى أمرين:

الأول: هو عقيدتهم الراسخة فى انتظار المهدى المنتظر الذى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلمًا وجورًا؛ حيث يمثل ظهوره علامة فارقة فى مسار التاريخ والصراع الذى عاشوه وضحوا من أجله بالغالى والرخيص.

لن يكون ظهور المهدى حدثًا فجائيًا كمطر الصيف، بل هو تطور فى سياق يعرفه الذين يكابدون مشقة حمل الحق، وعبء تعريف الناس بهذا الحق الثقيل.

أما الحدث الثانى الذى يرتبط بإيمان الشيعة بالعدل الإلهى، فهو إيمانهم بالرجعة، وهو أنّ الله تعالى يُعيد قومًا من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة فى صورهم التى كانوا عليها، فيعزّ فريقًا ويذلُّ فريقًا آخر، ويديل المحقين من المبطلين والمظلومين منهم من الظالمين، وذلك عند قيام مهدى آل محمد (عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام) الذى يملأ الأرض قسطًا وعدلاً بعد أن مُلئت جورًا وظلمًا، ولذلك تعدُّ الرجعة مظهرًا يتجلى فيه مقتضى العدل الإلهى بعقاب المجرمين على الأرض نفسها التى ملئوها ظلمًا وعدوانًا، ولا يرجع إلاّ من علت درجته فى الإيمان أو من بلغ الغاية من الفساد، ثم يصيرون بعد ذلك إلى الموت ومن بعده إلى النشور وما يستحقونه من الثواب أو العقاب.

الرجعة حشر خاص مقابل الحشر العام الشامل الذى يكون يوم البعث والدليل عليه فى كتاب الله ﴿**وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ (٨٣) حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٨٤) وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا فَهُمْ لا يَنطِقُونَ (٨٥)**﴾ [النمل: ٨٣ ـ ٨٥].

وهى أيضًا فى قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَشْكُرُونَ (٢٤٣)**﴾ [البقرة: ٢٤٣].

الرجعة والغلو

الرجعة هى من الأمور التى لا يمكن لعقل مسلم يؤمن بالثواب والعقاب والبعث والنشور أن ينكرها أو يحكم باستحالتها حتى ولو لم يؤمن الإنسان بها، كما أن هذا التصور الذى يتكامل مع الإيمان بالعدل الإلهى، هو مما يبعث الأمل فى نفوس المؤمنين ويحفزهم على الصبر والصمود، ويعينهم على تحمل الشدائد مهما بلغت الصعوبات.

الرجعة ليست ركنًا أساسيًا من أركان المعتقد الإمامى لئلا يقال إن الشيعة يرون فيمن لا يؤمن بالرجعة خارجًا عن المذهب، أو خارجًا عن الدين، فأركان التصور الإمامى خمسة هى (التوحيد والنبوة والإمامة والبعث والاعتقاد فى العدل الإلهى).

أصول الفقه عند الإمامية

يقول السيد أمير القزوينى[1] موضحًا قواعد الفقه عند الإمامية:

قواعد الأصول النظرية العملية أربعة، وهى: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل.

فهم أولاً يأخذون بنصوص القرآن ومحكماته ويرجعون فى فهم ناسخه ومنسوخه وما تشابه منه إلى ما جاء عن أهل البيت النبوى ويحكمون بالتوقف [الرجوع] فيما لا نص فيه فى حكمه إلى العقل.

والسنة هى مجموع ما ورد عن أهل بيته والعدول الأمناء من أصحابه من الأحاديث والأخبار من قول أو فعل أو تقرير.

أما الإجماع فيعتبر فى حجيته عندهم ما كان كاشفًا عن قول المعصوم أو كان المعصوم داخلاً فى جملة المجمعين، بأن يكون دالاً عليه بالتضمين، سواء أكانوا كثيرين أم قليلين، فالعبرة به لا بكثرتهم، وما عدا ذلك من الإجماع فلا يعتد به مهما كان نوعه لجواز الخطأ على غير المعصوم، وإن كثروا فلا يصاب بهم الواقع كما مر.

أما دليل العقل، فهو كما يعرفه السيد القزوينى[2] بأنه:

القواعد الأصولية اللفظية، كالعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين ونحوها، والقسم الثانى يبحث فى أدلة العقل المتبعة فى الاستنتاج والعمل، وهى أصول أربعة (البراءة، والاستصحاب، والاشتغال، و«التخيير والتعادل والترجيح»).

الشيخ أبو زهرة

أما الشيخ محمد أبو زهرة فيطرح أصول الفقه عند الإمامية قائلاً[3]:

تعتمد أصول الفقه عند إخواننا الإمامية على الكتاب والسنة والعقل والإجماع؛ حيث ينقل عن الشيخ محمد آل كاشف الغطاء فى كتابه «*أصل الشيعة وأصولها*» ما نصه:

(١) الشيعة فى عقائدهم وأحكامهم ص ٨٦.
(٢) المرجع نفسه ص ٧٨.
(٣) الإمام الصادق ص ٢٢٥ ـ ٢٨٥.

المسلمون متفقون على أن أدلة الأحكام الشرعية منحصرة فى الكتاب والسنة، ثم العقل والإجماع، ولا فارق فى هذا بين الإمامية وغيرهم، نعم اختلف الإمامية عن غيرهم فى أمور منها أنهم لا يعملون بالقياس، وقد تواتر عن أئمتهم أن الشريعة إذا قيست محق الدين، والكشف عن فساد القياس لا يتسع له المقام، ومنها أنهم لا يعتبرون من الأحاديث النبوية إلا ما صح منها من طريق أهل البيت عن جدهم رسول الله، ومنها أن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحًا بخلاف جمهور المسلمين.

ويستفاد من هذا النص أمران، الأول اعتمادهم على العقل إذا لم يكن هناك نص، والثانى نفى القياس.

دليل القرآن

وما زال الكلام للشيخ أبو زهرة[1]...

القرآن بإجماع المسلمين هو حجة الإسلام الأولى، وهو مصدر المصادر له، وهو شريعته، وقد حفظه الله تعالى إلى يوم الدين كما قال سبحانه ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** (٩)﴾ [الحجر: ٩] وإخواننا الإمامية على اختلاف منازعهم يرونه كما يراه كل مؤمن، ولقد جاء فى الأخبار عن الصادق أن القرآن فيه بيان كل شىء (عن المعلى بن خنيس قال أبو عبد الله: ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل فى كتاب الله ولكن لا تبلغه عقول الرجال) وهذا الكلام يشير إلى معنيين:

الأول أن يكون القرآن شاملاً لكل الأحكام الكلية، وأن السنة لا تأتى بجديد، وأنها لا تقبل إلا بعد أن تعرض على الكتاب، فما وجد له أصل فى كتاب الله قبل، وما لم يوجد له أصل لم يقبل. وقد روى فى الكافى عن أبى عبد الله قال: قال رسول الله **«إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نورًا، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه»**. وننتهى من كل هذا إلى أن القرآن أصل لكل شىء، والسنة مبينة له فى نظر الإمام الصادق ومن اتبعوه.

(١) الإمام الصادق.

والمعنى الثانى: أن القرآن كلىّ الشريعة، وأنه ما من أصل كلى إلا اشتمل عليه، وأن المرجع إليه أولاً وإلى السنة ثانيًا، وأن السنة حجة قائمة ولكن استمدت قوة الاحتجاج منه.

السنة

وما زال النقل عن الشيخ أبو زهرة...

يروى الأصوليون ضرورة الاجتهاد والبناء على ما أثر عن الأئمة، وقرروا أنه لا يقبل خبر قبولاً قاطعًا عن الله تعالى إلا إذا كان طريقه كتاب الله تعالى أو سنة متواترة عن رسوله محمد ﷺ، أو خبر عن الأئمة المعصومين، أو أمر يرجع إلى الضرورات التى لا تختلف فيها العقول. والتكذيب للرسول والقرآن كفر، والتكذيب لأخبار الأئمة المعصومين فسق يفقد به الشخص الإيمان ولا يفقد الإسلام.

والسنة المتواترة حجة عندهم بلا خلاف فى حجيتها، والتواتر عندهم يوجب العلم القطعى ولا يثبت الظن فقط، والتواتر عندهم قسمان: قسم عن النبى ﷺ وتواتر عن الإمام المعصوم، لأن الإمام كلامه حجة مثل كلام الرسول ﷺ تمامًا وأنه يتحدث عن النبى وعن الله كما يتحدث الرسول، بيد أن الوحى لا ينزل عليه وإن كان ملهمًا فى كل ما يقول ومعصومًا فى كل ما يفعل، وهم يقرون التواتر عن الرسول كونهم يعتمدون فى أفضلية على بن أبى طالب بما يعتقدون من أن حديث غدير خم قد ثبت بالتواتر، فيكون حجة على الجميع فى أفضلية الإمام علىّ على سائر الناس.

العقل

يقول الشيخ أبو زهرة[1]:

ولحكم العقل دليل عند إخواننا الإمامية، فالعقل دليل حيث لا دليل من الكتاب والسنة ولا إجماع يعتمد عليه ويقف المجتهد عنده؛ لأن الإجماع يكون كاشفًا عن رأى الإمام بمقتضى نظرهم ومنهاجهم.

(١) الإمام الصادق ص ٣٨١.